الأهرام

المصدر : الاهـــــرام
التاريخ : ٨ يولية ٢٠٠٠

# بشار الأسد والملفات الساخنة التى تنتظره

## ☐ تحديث الإدارة و«عصرنة» سوريا من أهم الأولويات

## ☐ مواجهة الفساد سياسة مستمرة والإصلاح الاقتصادى ضرورة وليس خيارا

**تبدو الحياة فى دمشق وتوالى الأحداث بها مختلفة تماما عما تقدمه بعض وسائل الإعلام خارجها. فبينما عادت الحياة اليومية إلى طبيعتها تقريبا، وانتظمت الإدارات والشركات فى العمل، وانهمك السوريون فى تفاصيل الحياة وسط مظاهر للحداد تحيط بهم، انهمكت بعض وسائل الإعلام خارج سوريا فى مناقشة الوضع السورى وما يحدث فى سوريا بشكل يوحى لمن يراه أو يقرؤه أن ثمة أزمة فى سوريا، وحقيقة الأمر أن الصورة من الداخل غير ذلك تماما.**

وفي البداية كان التناول الإعلامى مثيرا للسوريين وبعد قليل من الوقت فقدوا اهتمامهم به، واقتصر الأمر على بعض دوائر المثقفين الذين يتبادلون صورا ضوئية للمقالات التى تكتب فى الخارج.

وعلى الصعيد الرسمى فإن الإدارة السورية لم تتوقف طويلا أمام الأداء الإعلامى الخارجى، صحيح استاءت منه واعتبرته تدخلا فى شئونها الداخلية لا يليق ولكنها لم تتورط فى أى حملة إعلامية مضادة، ولم تنسق إلي محاولة الرد على ما يثار علي الرغم من أن بعض ما يثار كان به قدر من التجاوز، واقتصر رد الفعل السورى الرسمى على قيام أجهزة الرقابة على الصحف والمطبوعات بمنع تداول أعداد الصحف والمجلات أو نزع بعض الصفحات وفى الوقت نفسه فسهمت الإدارة السورية الإشارات الإقليمية والدولية حول الانتقال السلمى للسلطة وبدأت فى التعامل مع الواقع متجاوزة بعض ما يثار من تساؤلات هنا أو هناك، معتبرة أن ثمة قضايا أساسية وساخنة تستحق الالتفاف.

وكانت أبرز الإشارات رغم ظروف الحداد العام والاستعداد للاستفتاء الرئاسى تأكيد وزير العدل استمرار ملاحقة المطلوبين فى قضايا الفساد، واجتماع رئيس الوزراء بوزير التخطط وكبار المسئولين بالوزارة لبحث تطوير الإقتصاد السورى والإصلاح الإدارى وتحسين الأداء الحكومى.

وكان لافتا للمراقبين أن مظاهرات التأييد للفريق الركن الدكتور بشار الأسد التى انطلقت فى المحافظات والمدن السورية كانت تتجاوز فى هتافاتها نداءات وشعارات التأييد الإنشائية إلى المطالبة بتبنى مشروع قومى للحداثة والتطوير، وكان اللافت أن هذه المظاهرات هى مظاهرات منظمة من الأحزاب والاتحادات والنقابات وهو الأمر الذى يعكس أن هذه المطالب تعبير عن اتجاه لدي الإدارة السورية. وهو ما يؤكد أن ثمة ملفات ساخنة تنتظر الدكتور بشار الأسد وهى ملفات بها قدر من الإلحاح ومقدر لها أن تثير كثيرا من ردود الأفعال.

### الفساد والتحديث:

من قبل رحيل والده والدكتور بشار الأسد يقود حملة، وهى حملة امتدت حتى طالت رئيس الوزراء السابق وعددا من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب وقياديين فى حزب البعث وعددا من العسكريين.

وهى حملة لم يكن هدفها تقديم الدكتور بشار إلى الرأى العام السورى، بقدر ما كانت من آليات الدكتور بشار فى الإدارة، وكما يقول المقربون من المطبخ السياسى السورى فإن ترشيحات الدكتور بشار لعدد من الوزراء الجدد فى وزارة الدكتور ميرو التى تشكلت قبيل رحيل الرئيس الأسد، كانت ترشيحات لوجوه جديدة تمثل تغييرا فى النادى السياسى، فقدم عددا من الوجوه الذين لم تكن لهم ارتباطات سياسية ولا يمثلون تكتلات سياسية بقدر ما يمثلون كفاءات مهنية وسمعة طيبة.

إن تجديد النخبة السياسية مرتبط بالإصلاح الإدارى والتحديث، أو كما يقول أهل الشام «عصرنة» سوريا، أى مجاراة العصر، ويبدو أن أول قطاع مرشح لذلك هو الإعلام حيث أكد رئيس الوزراء ووزير الإعلام فى ثلاث مناسبات متتالية ضرورة تطوير العمل الإعلامى، بل وذهب الأمر إلى تصريح وزير الإعلام السورى فى مؤتمر صحفى بأن هناك تفكيرا بالسماح بإصدار الصحف المستقلة، وعلى الرغم من مشاغل الاستفتاء وهى كثيرة إلا أن ثمة حديثا يدور حول ترقب تغيير جذرى فى قيادات المؤسسات الإعلامية، والتغيير المرتقب فى القيادات الإعلامية ليس إلا مقدمة لعمليات تغيير التركيبة الحاكمة، والتى بدأ يطرح أسسها الدكتور طيب تيزينى استاذ الفلسفة والمفكر المعروف والذى كان يرتبط بعلاقة حميمة مع الرئيس الراحل حافظ الأسد، والذى يفرد له التليفزيون السورى مساحة واسعة ليعرض من خلالها ما يسميه «المشروع النهضوى المقبل» والذى يستند إلى إرث القائد الراحل كما عرفه، ويستند المشروع إلى أسس ثلاثة هى العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتعددية الثقافية وإطلاق الحراك السياسى.

إن إطلاق الحراك السياسى أو تغيير التركيبة الحاكمة يثير تساؤلات حول المدى الذى سيطوله التغيير وهناك إجماع على أن عددا من القيادات الفاعلة التى أدارت عملية الانتقال السلمى للسلطة لن يتم التخلى عنها، ولكن فى المقابل ستختفى وجوه تاريخية كثيرة وستبزغ أسماء جديدة، ويرتبط تغيير التركيبة الحاكمة بموازنات كثيرة مما يجعل ملف التغيير ومواجهة الفساد والعصرنة شائكا، فثمة حساسية إلى أى مدى يتم

بشار الأسد

رسالة دمشق:

**محمود عبد الوهاب**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التوازن وحساب الصعود الذى شهدته الطائفة العلوية، وإلى أى مدى يمكن تذويب وإنهاء بعض آثار الموروث التاريخى الذى يحكم البسطاء منهم.

هذه البساطة والإرث التاريخى رغم عدم ظهور آثار توترات فى المجتمع يجعلان من توازن عمليات التغيير شديدة السخونة، وفى الوقت نفسه تحتمان الإسراع في عمليات «عصرنة سوريا» ولذلك رغم أن الكثيرين لم يتوقفوا أمام القرار، فقد أصدرت الحكومة السورية قرارا بإباحة الاشتراك فى الإنترنت اعتبارا من أول يوليو - رغم فترة الحداد والانشغال فى الاعداد للاستفتاء - بعد أن كان الاشتراك بها ومقصورا على كل من لديه سجل تجارى فقط.

## الإصلاح الاقتصادى ضرورة وليس خيارا

يعد ملف الإصلاح الاقتصادى الملف الأكثر سخونة وشعبية، فالوضع الاقتصادى الخاص بسوريا والذى أثر فيه كثيرا موقفها القومى العربى ومواجهتها لإسرائيل حرم الاقتصاد السورى من عمليات الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وبالتالى من تدفق الاستثمارات الأجنبية ومن الطلب على الصادرات السورية، ونتيجة لهذا الوضع الخاص فإن الاقتصاد السورى يحتاج إلى عمليات إصلاح واسعة وأولاها تحسين مستوى المعيشة ورفع الرواتب التى لا تزيد فى حدها الأقصى فى القطاع الحكومى على ١٣٠ - ١٥٠ دولارا أمريكيا شهريا. وإيجاد فرص عمل جديدة خاصة بعد تزايد نسب البطالة خارج العاصمة إلى قرابة ١٥٪، ودفع استثمارات جديدة فى السوق التى تشكو حالة من الركود، جعل كثيرا من المصانع تتوقف عن العمل وعجز بعضها عن تصريف الراكد من إنتاجه وعلى الرغم من توافر سيولة مالية بالعملة المحلية تصل إلى ودائع قيمتها ٣٠٠ مليار ليرة سورية تودعها الحكومة فى البنك المركزى، فإن هذا ليس دليلا على تحسن الأحوال الاقتصاددية، فكما يقول الدكتور عارف دليلة أستاذ الاقتصاد بجامعة دمشق فإن الحكومة توسعت فى السنوات الأخيرة فى جباية الضرائب وتحصيلها وفى الوقت نفسه خفضت وقلصت الانفاق بشكل عام على كل أوجه الخدمات، فكانت النتيجة زيادة الوفرة المالية للحكومة، على حساب انخفاض مستوى الخدمات والتعليم والصحة والإسكان.

إن مستوى المعيشة المنخفض الذى يجعل خريج الجامعة يبدأ العمل براتب لا يتجاوز الـ ٧٠ دولارا أمريكيا فى الشهر امتد تأثيره على الحياة الاجتماعية ويهدد بمشكلات خطيرة، صحيح أن الحكومة تمكنت نتيجة لسياسة الضبط المالى وتقليل حجم الكتلة النقدية فى السوق من كبح جماح التضخم الذى لا يتجاوز ١٪ إلا أن ذلك لم يمنع أن الحياة اليومية للمواطن السورى أصبحت عبئا ونضالا يوميا لتأمين حياته.

وكما يقول الدكتور دليله هذا الأمر فتح الباب للفساد، وأحد أمثلته الشائعة هى أن حكومة الدكتور الزعبى ألغت اتباع قواعد التعيين فى الوظائف، ومنحت الوزارات والهيئات حق تعيين ما سمته «بدل المتسربين»، أى تعيين موظف بدلا للموظف الذى توفى أو أحيل للتقاعد أو سافر إلى الخارج، هذا النظام - والعهدة على الدكتور دليلة - جعل للتوظيف سوقا، فبلغ ثمن بعض الوظائف المميزة خمسين ألف ليرة أى راتب عام ونصف تقريبا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية